الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/164(09/25)/21-خ(14916)

كلمة

معالي السيد يوسف رجّي

وزير الخارجية والمغتربين - الجمهورية اللبنانية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (164)

القاهرة:

الخميس 4 سبتمبر/ايلول 2025

كلمة معالي وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية اللبنانية يوسف رجّي

اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في جماعة الدول العربية

الدورة العادية لمجلس الجامعة (١٦٤) ٤ أيلول / سبتمبر ٢٠٢٥

معالي الوزير خليفة بن شاهين المَرَر ، وزير الدولة في وزارة الخارجية والتعاون الدولي بدولة الامارات العربية المتحدة، رئيس الدورة ١٦٤ لمجلس الجامعة،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط،

أصحاب المعالي وزراء الخارجية العرب الأشقاء،

أصحاب السعادة رؤساء الوفود،

الحضور الكريم،

اسمحوا لي في البداية أن أبارك لمعالي الوزير خليفة بن شاهين المَرَر ، ولدولة الامارات العربية المتحدة ترؤسها أعمال الدورة ١٦٤ لمجلس الجامعة، وأن أتمنى لها النجاح والتوفيق في قيادة مجلسنا الوزاري في فترةٍ حرجة وحساسة يمرُّ بها عالمُنا العربي،

كما أتقدمّ بالشكر الى معالي الأخ الصديق أيمن الصفدي والمملكة الأردنية الهاشمية على جهودهما المقدّرة خلال رئاسة المملكة للدورة المنصرمة لمجلسنا الكريم، في ظل التحدّيات الجمّة التي شهدتها منطقتنا،

والشكر أيضا لمعالي الأمين العام السيد أحمد أبو الغيط ولجهاز الأمانة العامة للجامعة على جهودهم الدائمة لإنجاح أعمال اجتماعاتنا.

أصحاب المعالي والسعادة،

ألقي اليوم أمامكم كلمة الجمهورية اللبنانية، بعد أقل من خمسة أشهر على اجتماعنا الأخير أواخر نيسان / ابريل، وبين ذاك الاجتماع ولقائنا اليوم تطوراتٌ عدة مهمّة شهدها لبنان، فقد اتخذت الحكومة اللبنانية قراراً تاريخياً بحصر السلاح الموجود خارج إطار الشرعية بيد الدولة وسحبه من كل الجماعات المسلّحة اللبنانية وغير اللبنانية، استنادًا إلى اتفاق الطائف والقرارات الدوليّة ذات الصلة، وتنفيذًا لما ورد في خطاب القسم لرئيس الجمهوريّة العماد جوزاف عون والبيان الوزاري للحكومة. وتطبيقًا لهذا القرار انطلق مسار تسليم السلاح الفلسطيني في كل المخيمات الفلسطينية الموجودة في لبنان الى السلطات اللبنانية، بالتوازي مع التحضير لسحب سلاح باقي الجماعات المسلّحة. هذه الخطوات هدفها بسط سلطة الدولة وسيادتها الكاملة على الأراضي اللبنانية كافة، وهي قراراتٌ سيادية يرفض لبنان بشكل قاطع أي تدخلات خارجية في شأنها، ويعوّل بشكل كبير على دعم الأخوة العرب لها.

كذلك انطلقت الحكومة ومجلس النواب بمسار إصلاحي على مختلف الصعد لإعادة تفعيل عمل المؤسسات الحكوميّة ودفع البلاد نحو الانتعاش وإخراجها من أزمتها واستعادة ثقة المجتمع الدولي، ولا سيّما ثقة الأشقاء العرب الذين يتطلع لبنان الى عودتهم للاستثمار في ربوعه ولعب دور أساس في اقتصاده في إطار التكامل الاقتصادي العربي والشراكة الحقيقية، مع تقديرنا الكبير لتضامن الأشقاء العرب الدائم مع لبنان ودعمهم المستمر له.

لكن هذه المتغيّرات المهمّة على صعيد حصر السلاح والاصلاح لا يواكبها مع الأسف استقرارٌ في جنوب لبنان في ظل استمرار اسرائيل في اعتداءاتها وانتهاكاتها اليومية لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، ولإعلان وقف الأعمال العدائية (٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٤)، وذلك رغم كل الخطوات التي أخذها لبنان لجهة انتشار الجيش اللبناني في كامل الجنوب وسحب السلاح غير الشرعي فيه. وأمام هذا التعنّت الاسرائيلي نجدد من على هذا المنبر العربي دعوتنا المجتمع الدولي الى الضغط على اسرائيل لتوقف اعتداءاتها واستباحتها للسيادة اللبنانية والزامها بالانسحاب الفوري

والكامل وغير المشروط من كل الأراضي اللبنانية التي تحتلها، والعودة الى الالتزام بمندرجات اتفاقية الهدنة الموقّعة بينها وبين لبنان عام ١٩٤٩ بإشراف الامم المتحدة. كما نجدد دعوة الأشقاء العرب الى دعم الجيش اللبناني، الملقاة على عاتقه مهامّ جسام، لتمكينه من تطبيق قرار الحكومة حصر السلاح بيد الدولة، وتعزيز قدرته على الانتشار في جنوب لبنان حتّى الحدود المُعترف بها دوليًا وعلى كامل الأراضي اللبنانية وحماية الاستقرار الداخلي، مع شكرنا وأمتنانا الكبيرين، دولةً وجيشاً، للدول العربية الشقيقة التي تواصل دعمها للمؤسسة العسكرية وباقي القوى المسلحة اللبنانية.

أصحاب المعالي والسعادة،

رغم كل التحديات الجسيمة والصعوبات التي يواجهها لبنان لترسيخ أسس الدولة السيّدة والقادرة وتثبيت دعائمها، الا أنه مصرٌ على النجاح وعلى تمتين علاقاته مع كل الدول العربية وفتح آفاق جديدة معها. وفي هذا الإطار نعيد تأكيد ما أعلناه أمام هذا المجلس الكريم في الدورة السابقة عن استعداد الدولة اللبنانية للتعاون والتنسيق مع الدولة السورية من أجل حلّ كل القضايا الشائكة والملفات العالقة منذ عقود بين البلدين، لا سيّما ملف تحديد وترسيم وتثبيت الحدود ومكافحة التهريب وقضية المفقودين اللبنانيين في سجون النظام السوري السابق، بالإضافة الى قضية إنسانية أخرى لا تقل أهمية وهي قضية النازحين السوريين الى لبنان التي هان وقت إقفال ملفها نهائيا من خلال عودتهم جميعا الى وطنهم وفق الخطة التي أقرّتها الحكومة اللبنانية بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية. وهنا نجدد مطالبتنا المجتمع الدولي بضرورة مواكبة هذه العودة ودعمها من خلال تأمين الموارد المالية اللازمة لها وتوفير المُساعدات ومقوّمات الحياة الأساسيّة للنازحين داخل سوريا

أصحابُ المعالي والسعادة،

يجتمع مجلسُنا الكريم مرةً جديدة وفي دورةٍ عادية رقمُها ١٦٤ منذ تأسيس جامعة الدول العربية، ناهيك عن عشرات الدورات الاستثنائية... لكن ما هو ليس عادياً أن تبقى قضية العرب الأولى تتصدر، دورةً بعد أخرى، جدولَ أعمالِ مجلسنا من دون أن تبصر الدولة الفلسطينية النور بعد. لا بل باتت قضية فلسطين في وضع خطير أكثر من أي وقت مضى في ظل المخططات الاسرائيلية، المعلنة وغير المعلنة، والتي بدأت بالتدمير الممنهج لقطاع غزة والدعوات لتهجير سكانه خارجه ثم السعي لإعادة احتلاله، وصولا إلى حديث إسرائيل الأخير عن ضم الضفة الغربية وفرض سيادتها عليها، وذلك رغم إنحياز الرأي العام العالمي والمواقف الدولية بشكل متزايد لصالح الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

أصحاب المعالي

إن لبنان الذي لطالما ساند القضية الفلسطينية العادلة، ولو على حساب استقراره في أحيان كثيرة، يؤكد دعمه الثابت للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة وحقه في تقرير مصيره، وحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم في ظل تمسك لبنان برفض توطينهم على أراضيه. كما يؤكد لبنان رفضه أي محاولة لتصفية القضية الفلسطينية لأنها لن تجلب أي استقرار للمنطقة وإنما ستزيد الأمور تعقيداً واحتقاناً.

وشكراً